

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤١٣ لسنة ١٩٨٨

بشأن تأمين المنطقة المتاخمة للحدود الجنوبية لجمهورية مصر العربية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم (١٦٢) لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛

وعلى قانون الأحكام العسكرية الصادرة بالقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (١٦٧) لسنة ١٩٨٦ بعد حالة الطوارئ ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٥٦٠) لسنة ١٩٨٦ بشأن تأمين المنطقة

العسكرية المتاخمة للحدود الغربية لجمهورية مصر العربية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعمل بالأحكام والقواعد المرفقة بهذا القرار لتأمين المنطقة المتاخمة للحدود الجنوبية لجمهورية مصر العربية والمحددة على خريطة مقياس رسمها ١/٢٠٠٠٠٠٠ على النحو التالي :

أولاً - المنطقة (١) المهشمة باللون الأخضر :

١ - الحد الشرقي :

الساحل الغربي للبحر الأحمر .

٢ - الحد الغربي :

حدود كردون (مركز كوم امبو شرقاً - أسوان - نقطة الممارق) الحافة الشرقية

لبحيرة السد العالي وحتى النقطة أشكيت على خط عرض ٢٢ (الحدود السياسية الدولية لجمهورية مصر العربية) .

٣ - الحد الشمالي :

الخط الوهمي الممتد من مرسى وادى الحمى - ١ كيلو متر جنوب بئر الشيخ شاذلى - حدود كردون مركز كوم امبو .

٤ - الحد الجنوبي :

خط عرض ٢٢ (الحدود السياسية والدولية لجمهورية مصر العربية) من الساحل الغربى للبحر الاحمر وحتى النقطة أشكيت .

ثانيا - المنطقة (ب) المهيشرة باللون الأزرق :

١ - الحد الشرقى :

الخط الوهمي الممتد من ٢ كم جنوب أبو سمبل وجنوبا - الحافة الغربية لبحيرة السد العالي - المنطقة أرقين على خط عرض ٢٢ على الحدود السياسية لجمهورية مصر العربية .

٢ - الحد الغربى :

الحد الشرقى للمنطقة ج المحددة فى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٥٦٠) لسنة ١٩٨٦ المشار إليه .

٣ - الحد الشمالى :

الخط الوهمي الممتد من جنوب أبو سمبل - ٢ كم غربا حتى جنوب مفارق توشكا ب ٥٠ م - بئر أبو الحسين - بئر طرفاوى - الحد الشرقى للمنطقة ج المحددة فى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٥٦٠) لسنة ١٩٨٦ المشار إليه .

٤ - الحد الجنوبي :

خط عرض ٢٢ الحدود الدولية السياسية لجمهورية مصر العربية من النقطة أرقين

وغربا حتى الحد الشرقي للمنطقة ج اعدة و قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٥٦٠) لسنة ١٩٨٦ المشار إليه .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ربيع الأول سنة ١٤٠٩ (١٨ أكتوبر سنة ١٩٨٨)

حسنى مبارك

الأحكام والقواعد المرفقة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤١٣ لسنة ١٩٨٨

بشأن تأمين المنطقة المتاخمة للحدود الجنوبية

لجمهورية مصر العربية

١ - يحظر التواجد في المنطقة (١) المنصوص عليها في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية على غير أفراد القوات المسلحة والعاملين بالدولة الذين تقتضى أعمالهم الرسمية تواجدهم فيها والحائزين على تصاريح من الجهة العسكرية التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الدفاع .

أما أبناء محافظتى البحر الأحمر وأسوان المقيمون إقامة دائمة قبل ١/١/١٩٨٧ هم أو أصولهم في دائرة المنطقة (١) فيسمح لهم بالتواجد فيها دون حاجة إلى تصريح كتابى بذلك اكتفاء بمراجعة تحقيق شخصيتهم .

٢ - كما يحظر التواجد في المنطقة (ب) المنصوص عليها في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية على غير أفراد القوات المسلحة والعاملين بالدولة الذين تقتضى أعمالهم الرسمية تواجدهم فيها والحائزين على تصاريح من الجهة العسكرية التي يصدر بها قرار من وزير الدفاع .

أما أبناء محافظتى أسوان - الوادى الجديد المقيمون إقامة دائمة قبل ١/١/١٩٨٧ هم أو أصولهم فيسمح لهم بالتواجد فيها دون الحاجة إلى تصريح كتابى بذلك اكتفاء بمراجعة تحقيق شخصيتهم .

٣ - يكون تواجد الأجانب والمصريين غير المقيمين في المنطقتين (١) ، ب بعد الحصول على تصريح من الجهة العسكرية سالفة الذكر .

٤ - وفي جميع الأحوال يحظر استخدام أو تواجد أو تحريك أية عربات أو وسائل انتقال من أية حمولة أو سيارات نصف نقل حمولة ٢ طن فأقل - تكون مزودة بفتيس نقل حركة للفرز - وذلك في المناطق الممنوعة الواردة بهذا القرار .

أما السيارات نصف النقل حمولة ٢ طن فأقل غير المزودة بفتيس نقل حركة للغرز فيسمح بتحركها وفقا للقواعد والضوابط التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الدفاع .

ويستثنى من ذلك الحظر العربات التابعة أو العاملة مع أجهزة الأمن أو الشرطة المدنية أو مديريات وأجهزة الخدمات والوحدات المحلية بمحافظات البحر الأحمر - أسوان - الوادي الجديد. وكذلك العربات التابعة أو العاملة في مشروعات التعمير مع شركات القطاع العام والخاص وذلك بموجب تصريح يصدر من قائد قوات حرس الحدود وطبقا لخط السير المحدد بالتصريح .

٥ - يسمح لقوافل الجمال التجارية القادمة من جمهورية السودان بدخول جمهورية مصر العربية في المنطقتين ١ ، ٦ من خلال نقاط حرس الحدود في أرقين - أشكيت - تقاطع وادي العلاقي مع وادي جبجبه (تقاطع بير أم حبال) بعد تفتيشها من هذه النقاط ومنحها تصريحا بالمرور .

٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور كل من يخالف أحكام البنود

١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥

ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا يتجاوز خمسة آلاف جنيه كل من تسلل أو حاول التسلل من الحدود الجنوبية بطريق غير مشروع وتصادر العربة أو وسيلة النقل المستخدمة في التسلل وكذا ما تحمله من بضائع تم ضبطها مع المخالفين .

كما يعاقب مالك السيارة التي تخالف البند (٤) بالحبس وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتخصص وسائل النقل المزودة بفتيس حركة للغرز والجمال المحكوم بتصادرتها في جرائم التسلل عبر الحدود الجنوبية لقوات حرس الحدود أو غيرها وذلك بقرار من وزير الدفاع .

٧ - تتحمل القوات المسلحة وحدها مسئولية حراسة الحدود الجنوبية للجمهورية

بما في ذلك المنافذ القانونية على خط الحدود الجنوبية للجمهورية مصر العربية ، بالإضافة إلى المسئوليات الملقاة على عاتقها بموجب هذا القرار .

وتنولى أجهزة الحكم المحلى مسئوليات الأمن داخل مناطق التجمعات السكانية فى المنطقة الجنوبية العسكرية .

٨ - يختص القضاء العسكرى بالجرائم التى تقع أثناء حالة الطوارئ فى المنطقتين المنصوص عليهما بالمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية المرفقة به هذه الأحكام والقواعد أيا كان شخص مرتكبها :

- (أ) الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهتى الخارج او الداخل .
- (ب) جرائم حيازة الأسلحة أو الذخائر أو المفرقات وجرائم الريب بكافة أنواعها وصورها .
- (ج) الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القرار والقواعد والأحكام المرفق به .
- (د) الجرائم المنصوص عليها بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٠ ، ٤١ من القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته فى شأن كافحة المندرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .
- (هـ) الجرائم المرتبطة بالجرائم المنصوص عليها بالفقرات السابقة .

٩ - يجرى القرار والأحكام والقواعد المرفقة به على جميع الدعاوى الداخلة فى اختصاص القضاء العسكرى والمتعلقة بالجرائم المشار إليها بالبند السابق ما لم تكن قد رفعت إلى الجهات القضائية المختصة .